

**دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي (في الوطن العربي)**

**The role of tax incentives in attracting foreign investment**

**(In the arab world)**

**الدكتورة / راضية عيمور**

**جامعة عمار ثليجي - الاغواط - الجزائر**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم الحقوق**

**DR. RADIA AIMOUR**

**UNIVERSITY : AMMAR THELIDJI- LAGHOUAT-ALGERIA**

**FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCE**

**DEPARTMENT OF LAW**

**ملخص البحث**

يعتبر الاستثمار مصدرا مهما من مصادر تمويل اقتصاد أي دولة ومنها الدول العربية وكذلك الاقتصاد الوطني الجزائري متى تم توفير الظروف الملائمة والمحيطه بالعملية الاستثمارية وتأثيرها ايجابا على نجاح المشاريع الاستثمارية وتمثل في الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، الإدارية، التنظيمية...إلخ، خاصة وأنه في الوقت الراهن ونظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق الدولية الذي أدى إلى

تراجع كبير بالنسبة للمداخيل من جراء هذا الانخفاض في الأسعار، فما على الدول العربية التي تمر بالأزمات الاقتصادية وحتى الدولة الجزائرية إلا الالتفات إلى مختلف المشاريع ومنها الاستثمارية، وهذا كسياسة لتطوير الاقتصاد الجزائري والتنويع في مداخيله بهدف تفادي هذه الأزمات الاقتصادية.

فتسعى مختلف الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال اهتمامها الواسع بمشاريع الاستثمار على تهيئة المناخ اللائق للمستثمرين بمختلف الأساليب ومن أهمها منح التحفيزات الضريبية التي تعتبر أداة فعالة لتشجيع الاستثمار نظرا لما لها من دور فعال في زيادة الأرباح بهدف تحقيق فعالية إنتاجية قادرة على تلبية الحاجات من مختلف السلع والخدمات وغيرها في المعاملة التفصيلية للأنشطة الاقتصادية، ولهذا وضعت مختلف التشريعات العربية وحتى المشرع الجزائري مجموعة من الامتيازات متمثلة في التسهيلات ذات الطبيعة الضريبية ضمن قانون الاستثمار كالإعفاءات الضريبية لبعض المشاريع والتخفيضات الضريبية وغيرها من الحوافز في هذا المجال، كما تم ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية منها والمتعددة الأطراف لتفادي الازدواج الضريبي وبالتالي هناك صنفين من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار تتمثل في:

- الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار والقوانين المكمل له (حوافز ضريبية داخلية)

- حوافز منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية (حوافز ضريبية دولية)

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، مناخ الاستثمار، التنمية في الوطن العربي، الاستثمار الأجنبي.

### Abstract

Investment is an important source of funding for the economy of any country, including the Arab countries, as well as the Algerian national economy, when the appropriate conditions surrounding the investment process and its impact on the success of the investment projects are represented in the economic, social, legal, administrative, regulatory. Etc., especially since at present, due to the difficult conditions experienced by the Algerian economy as a result of the decline in oil prices in the international market, which led to a significant decline in incomes due to this decline in prices, the Arab countries that are experiencing economic crises and Algerian state only pay attention to various projects including investment, and this is a policy for the development of the Algerian economy and the diversification of its revenues in order to avoid these economic crises.

The various Arab countries in general and Algeria, in particular through their keen interest in investment projects, seek to create a suitable environment for investors in various ways.

Thmost important of these are the granting of tax incentives which are an effective tool for

encouraging investment because of their effective role in increasing profits in order to achieve productive efficiency capable of meeting the needs of different Goods and services, etc. in the detailed treatment of economic activities. Therefore, the various Arab legislations and even the Algerian legislator have set a number of privileges in the form of facilities of a tax nature with in the investment law such as tax exemptions for some Projects tax cuts and other incentives in this area, as was the conclusion of several bilateral international agreements and multilateral in order to avoid double taxation and thus conclude that there are two types of tax incentives to encourage investment are:

- The incentives stipulated in the Investment Law and its complementary laws (internal tax incentives)- Incentives provided for in international agreements (international tax incentives)

**Keywords:** tax incentives, investment climate, development in the Arab world , foreign investment .

### أهمية البحث

يقتضي الاستثمار وطنيا كان أم أجنبيا وسيلة الدولة في تحقيق أهدافها نحو التنمية، فالجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى جلب رأس المال والخبرات الأجنبية للاستثمار فيها بشتى الطرق من خلال توفيرها لمناخ استثماري مشجع وحوافز ضريبية بمختلف أشكالها وهذا كسياسة اقتصادية بديلة لسياسة الريع البترولي فأردنا من خلال هذه الورقة البحثية توضيح الجديد الذي سطره المشرع الجزائري سواء من خلال القانون 09 /16 أو المرسوم التنفيذي

101 /17

### أهداف البحث

تهدف من خلال هذا البحث إلى إلقاء الضوء على السياسة الجبائية الجديدة والتي انتهجتها الجزائر والتحفيزات التي أتت بها بعض الدول العربية من خلال قوانين الاستثمار ونشر الوعي الاقتصادي بضرورة وجود بديل للبترول للعود بالنفع على الخزينة العمومية من خلال التحفيز الضريبي بمختلف أنواعه وتشجيع المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي لجلب رؤوس الأموال وتطوير مختلف القطاعات للنهوض بالبلد

### إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث بناء على أهمية حول ماهي مختلف التحفيزات الضريبية التي قررتها الدول العربية بشكل عام والدولة الجزائرية بشكل خاص في مجال تشجيع الاستثمار وما مدى فعاليتها كألية لجذب الاستثمار؟

حاولت الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال محاور البحث

### مقدمة

تتمثل الحوافز الضريبية في مجال الاستثمار في مجموعة من الإجراءات والتسهيلات تتخذها الدولة كسياسة لتشجيع النشاطات الاستثمارية وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة، فهي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض المستثمرين الذين يلتزمون بمعايير وشروط يحددها قانون الاستثمار، وتؤخذ هذه الحوافز بشكل إعفاءات وتخفيضات تستخدم كأداة للتأثير على قرار المستثمر وجعله يتماشى وسياسة التنمية، فتسعى إليها الدولة أو بالأحرى التي يجب على الدولة السعي إليها خاصة في الوقت الراهن بغية تشجيع الاستثمار من أجل تجاوز الأزمات الاقتصادية كحالة انخفاض أسعار المحروقات بحيث يعد ارتباط الاقتصاد بها ارتباطا قويا، في الكثير من الدول وحتى العربية والجزائر كأقرب مثال، فرغبة الدول العربية في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار إليها تجعلها تلجأ إلى منح المستثمرين إعفاءات وتخفيضات ضريبية كثيرة كحوافز بهدف دفعهم إلى الاستثمار فيها ولكن هذه الاعفاءات تختلف من دولة إلى أخرى حسب الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لكل دولة.

وللإجابة على هذه الإشكالية السالفة الذكر اعتمدت المنهج التحليلي لأن الاطلاع على خلفيات هذا الموضوع أي التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر يقتضي منا تحليلها وتمحيصها بالشكل الذي يجعلنا نتبين مدى كفايتها وقصورها ومدى فاعليتها في تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية التي تساهم في عمليات التنمية في الدول العربية والدولة الجزائرية رأينا أنه من الضروري تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

**المبحث الأول: أنواع الحوافز الضريبية في الدول العربية عامة والدولة الجزائرية خاصة**

### لتشجيع الاستثمار

**المطلب الأول: مفهوم الحوافز الضريبية الممنوحة لجذب الاستثمار وتهيئة مناخه**

قبل التطرق إلى معرفة المقصود بالحوافز الضريبية لجذب الاستثمار علينا أولا معرفة معنى الاستثمار والمناخ

الملائم للاستثمار.

**الفرع الأول: تعريف الاستثمار**

يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الانتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.

ويتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الانتاج وهذا التعريف يشتمل على المعدات والآلات الجديدة والانشاءات الجديدة، والتغير في المخزون، أو أنه إضافة طاقات انتاجية جديدة إلى الأصول الانتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو احلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة، أو هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة وإنما استخدم في الاضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة البلد المعني على انتاج السلع والخدمات. (فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري وكذلك الاستثمار في البحث العلمي.... الخ)

وإذن فإن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد، ومنه فمفهوم الاستثمار يتمثل في المقومات التالية:

الموارد المتاحة: وتتمثل في الأموال الناتجة عن مختلف المصادر التمويلية للدولة  
المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح.

الأصول: وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة..... الخ.

ويعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الاضافة إلى الثروة المتراكمة بحيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد عن طريق التمكن من جذب

التدفقات النقدية المطلوبة وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي دولة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حسين محمد، مصلح محمد. التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار. دار النشر غير موجودة، مصر، ص 78.

**الفرع الثاني: تعريف مناخ الاستثمار**

هو عبارة عن مجموعة الأوضاع والقانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار، أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجاباً أو سلباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له، أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية بأنه مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل وتخفف تكاليف مزاوله الأعمال، ومن بين هذه العوامل الحوافز الضريبية كآلية لجذب الاستثمار في أي دولة.

**الفرع الثالث: تعريف الحوافز الضريبية الجاذبة للاستثمار**

تعتبر الحوافز بصفة عامة نوع من أنواع المساعدات التي تمنحها الدولة للمستثمرين، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها.

ومنه فحوافز الاستثمار عبارة عن مجموعة اجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإجراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار وتعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال، ولتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة تريد الحكومات ترقيةها وتأهيلها أو لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصادياً، إذن فكل الحوافز وضعت أساساً لخدمة التنمية والاستفادة من التأثيرات الخارجية الإيجابية المحتملة من الاستثمارات.

أما الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الدول بهدف جذب الاستثمار فتتمثل في مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهي عبارة عن تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل واستخدامها بشكل هادف ومنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فالسياسة الضريبية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية.

ومنه فإنه للسياسة الجبائية عدة مميزات تتمثل فيما يلي:

- تعتبر السياسة الجبائية تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة.
- تركز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق والبرامج الموضوعية، ومنها الاعفاءات والتخفيضات.
- تعد جزءا من السياسة المالية للدولة والتي تعتبر بدورها جزءا من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها.
- تهدف السياسة الجبائية في هذا المجال إلى جذب وتخفيف الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة، ويتمثل هذا التحفيز في التدابير والاجراءات المعنية التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الحوافز الضريبية في الدول العربية

تعتبر الضريبة وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أغراضها لذا فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه ولذا فالضريبة عبارة عن مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين للقيام بوظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومن خلال هذا التعريف نجد بأن الضريبة تتميز بأنها فريضة مالية أي استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وأنها اجبارية وتدفع بصورة نهائية بمعنى أن المكلف ملزم بأداء الضريبة بالكيفية وفي الموعد الذي يحدده التشريع الضريبي أي أن عنصر الاجبار الذي تتميز به الضريبة هو اجبار قانوني بناء على قانون يحدد الأحكام المتعلقة بها وتلتزم الدولة بمراعاة هذا القانون، فالضريبة لا بد أن تصدر بقانون فلا تفرض ولا تعدل ولا تلغى إلا بموافقة السلطة التشريعية المختصة بذلك، وكما تتميز الضريبة بأنها محددة من طرف الدولة ولغرض بدون

<sup>1</sup> بابا عبد القادر واحري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 02، 2014، ص 14-15.



مقابل فرضها وتعديلها وإلغاءها لا يتم إلا من طرف السلطة التشريعية لأي دولة، والسلطة المالية تقوم بتنفيذ أحكام القانون ولذلك يجب أن تكون أحكام قانون الضريبة ملزمة على المكلف وعلى الدولة، بالإضافة إلى أن الضريبة تتميز كذلك بأنها فريضة لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية باعتبارها مصدر من مصادر تأمين خزينة الدولة فهذا من أهم غايات السلطات الحكومية وهو الهدف الأساسي لأية ضريبة، وتعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الدخل والثروات، أما الأهداف الاقتصادية فهي أهم أهداف الضريبة في عصرنا حيث لا تفرض دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك وعلى الانتاج والدخل والاستثمار والذي يساعد الحكومة في حل الأزمات التي تتعرض لها.<sup>1</sup>

وبالرغم من كل هذه الأهمية الكبيرة من وراء فرض الضرائب إلا أن الدول أحيانا تلجأ إلى إلغاءها وتخفيضها بغية جذب الاستثمارات بهدف جلب رؤوس الاموال وتعتبر هذه الاجراءات كحوافر ضريبية، وهذه الحوافر يمكنها أن تأخذ عدة أشكال أهمها تخفيض معدل الضريبة، إتباع نظام تأجيل الضريبة، إتباع الإهلاك المعجل، فرض معدلات تمييزية، ترحيل الخسائر، تقديم معونات للاستثمار، ويختلف المزيج المناسب من الحوافر الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي حسب نوع هذا الاستثمار، وظروف الدولة المضيفة.

### الفرع الأول: الإعفاءات الضريبية في الدول العربية

يتمثل الاعفاء الضريبي في اسقاط حق أي دولة عن بعض المستثمرين المكلفين من دفع الضرائب المفروضة عليهم مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويكون ذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، وقد يكون هذا الاعفاء جزئي وقد يكون كاملا فالدول العربية تمنح معظمها إعفاءات ضريبية وإعفاءات من الرسوم على رأس المال المستثمر، فجميع الدول العربية، ما عدا الصومال تمنح إعفاء من ضريبة الدخل، إلا أن هذا الإعفاء متفاوت مدته ومقداره من دولة إلى أخرى، حيث نجد مثلاً:

- مدة إعفاء تصل إلى عشرين سنة في مصر تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط في مناطق تشجيع التنمية الجهوية.

- مدة إعفاء تصل إلى عشرة سنوات في كل من:

<sup>1</sup>عروبه معين عايش، دور الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة البحوث، ص 185.

- الأردن بالنسبة لمشاريع الصناعة والزراعة، والفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية بنسب متفاوتة ما بين 25% و 75% من قيمة الضريبة حسب الموقع.
- تونس وبنسبة 50% من دخل الأشخاص الطبيعيين والشركات التي تنشط في مجال التصدير، وذلك ابتداء من تاريخ أو عملية تصدير.
- الجزائر بالنسبة للاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة.
- الكويت وترتبط هذه المدة بنسبة تشغيل العمالة الوطنية وخطط التنمية.
- لبنان بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقرر إنشاؤها في المناطق المصنفة ضمن الفئة (ج).
- مدة إعفاء تصل إلى سبع سنوات في سوريا وذلك بالنسبة للشركات المشتركة التي تساهم بها الدولة بنسبة لا تقل عن 25% من رأس المال، ويبدأ الإعفاء من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي.
- الإعفاءات من الرسوم: منحت قوانين الاستثمار العربية بعض الإعفاءات من دفع الرسوم أهمها:
- ليبيا: تعفي الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات من جميع الرسوم والضرائب الجمركية، والضرائب ذات الأثر المماثل، ماعدا مقابل الخدمات (رسوم الميناء، التخزين، والمناولة).
- المغرب: يعفي المشاريع الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة حين استيرادها للآلات والمعدات والسلع التجهيزية.
- مصر: إعفاء السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة للاستثمار من جميع الرسوم والضرائب الجمركية وذلك بنسبة 95%.

### **الفرع الثاني: التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمستثمر في المناطق الحرة**

- يمكن تلخيص أهمها في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:
- تكون المناطق الحرة مفتوحة لجميع أنواع البضائع من جميع المصادر الوطنية والأجنبية.
- تعفى البضائع الواردة إلى المناطق الحرة أو المصنعة فيها من الرسوم الجمركية، ولا تستوفى عنها أية رسوم جمركية عند تصديرها.
- تعفى الشركات والأفراد في المنطقة الحرة من كافة الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل فيما يتعلق بعملياتها داخل المنطقة الحرة لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد.

- يسمح بتأسيس المصانع ومصانع التجميع والمشاريع الصناعية الأخرى، وممارسة أعمال الشحن والتأمين والتخزين وأية أعمال تجارية أو مالية أخرى في المنطقة.<sup>1</sup>

بالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وتسابق الدول العربية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية وتشريع واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار، إلا أن الواقع هو أن الدول العربية لازالت تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى على الرغم من التخفيضات والاعفاءات الضريبية الكثيرة إلا أنها غير قادرة على الجذب الكبير للاستثمارات الأجنبية بسبب المؤثرات الأخرى وأهمها الظروف الأمنية.<sup>2</sup>

**المطلب الثالث: مجال وأنواع الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في الدولة الجزائرية**

**الفرع الأول: مجال التطبيق من حيث الأشخاص**

منذ صدور أول قانون يتعلق بالاستثمار كان المشرع الجزائري يميز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني على أساس معيار الجنسية<sup>3</sup>، وقد بقي الحال إلى غاية صدور القانون رقم 10 /90<sup>4</sup> المتعلق بقانون القرض والنقد الذي استبدله بمعيار الإقامة للترقية بين المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، ثم عاد مجددا إلى معيار الجنسية في القانون 09/16 المتعلق بالاستثمار فحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية<sup>5</sup>

**أولاً: المستثمر الوطني**

حدد هذا القانون ماهية المستثمر الوطني بأنه كل من يحمل الجنسية الجزائرية وقد يكون مستثمرا وطنيا وعمومي، كما قد يكون مستثمر وطني خاص، وهذا الأخير قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، حيث يشترط في الشخص الطبيعي أن يتمتع بالجنسية الجزائرية سواء كانت أصلية على أساس حق الدم أو حق الإقليم أو مكتسبة الناتجة

<sup>1</sup> الجوزي جميلة، دور الحكومة في جذب الاستثمار المباشر إلى الدول العربية، ص 58

<sup>2</sup> عربو معين عايش، دور الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، مرجع سابق، ص 181.

<sup>3</sup> مقداد ربيعة، معاملة الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 20 - 21 .

<sup>4</sup> قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد الجريدة الرسمية العدد 16 (ملغى)

<sup>5</sup> المادة 1 من القانون 16، 09، المؤرخ في 23 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46.

عن الزواج المختلط أو وفقا للتجنس إضافة إلى توافر الأهلية القانونية لمزاولة النشاط الاستثماري والتمتع بصفة التاجر

أما المستثمر الوطني الخاص إذا كان شخصا معنويا لا بد عليه من استفتاء الأحكام التي حددها المشرع الجزائري في القانون التجاري وخاصة المتعلقة منها بإنشاء الشركات التجارية والأشكال الواجب اتخاذها.

### **ثانيا: المستثمر الأجنبي**

هو كل من يحمل جنسية أجنبية وقد يكون طبيعيا أو معنويا، أما الطبيعي فلا إشكال في تحديد جنسيته الأجنبية طالما كان حاصلًا عن جنسية أجنبية معترف بها من قبل الدولة المنشئ على إقليمها المشروع الاستثماري أما المعنوي فيتم تحديد جنسيته بالنظر إلى دولة مقره الاجتماعي التي تتعاقد معها الجزائر<sup>1</sup> أو من طرف أشخاص معنوية لها مقر اجتماعي على إقليم دولة تتعاقد معها الجزائر ومن أبرز الأشكال التي يتخذها المستثمر الأجنبي إذا كان شخصا معنويا الشركات الأجنبية العادية أو الشركات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات.

### **الفرع الثاني: مجال تطبيق سياسة التحفيز الضريبي من حيث المضمون**

حيث حددها القانون 09/16 من حيث الموضوع وهي تشمل الاستثمارات التي تنجز في مجال إنتاج السلع والخدمات واشترط المشرع ضرورة ربطه بالنشاط الاقتصادي، كما ضيق من نطاق بعض الأشكال التي كانت موجودة في التشريعات السابقة المتعلقة بالاستثمار.

### **أولا: مجالات الاستثمارات المستفيدة من الحوافز الضريبية**

يهدف المشرع الجزائري من خلال لقانون 09/16 إلى التحكم في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل لهذا يعمل على توجيه الاستثمارات نحو نشاطات معينة وهي النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات أما القوائم السلبية فقد حددها المرسوم التنفيذي 101/17 الصادر في 5

<sup>1</sup> أويابة مليكة، مبدأ حرية الاستثمار في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2005، ص 27.

مارس 2017 هاته القوائم التي استثنت من المزايا التي يتضمنها قانون 09/16 المتعلق بالاستثمار ومن بينها نجد:

**1 – الاستثناءات المتعلقة بالنشاطات**

حددت المادة 03 و04 من المرسوم السالف الذكر القائمة السلبية الأولى التي تضم مختلف النشاطات الاقتصادية المستثناة من المزايا وتتمثل في:

- نشاطات التجارة بالتجزئة والجملة و12 نشاطا إنتاجيا منها المتعلق بإنتاج الحديد، الخرسانة.
- التجارة، إنتاج المياه المعدنية، صناعة التبغ والإسمنت الرمادي ومادة الأمانيت ، وكل نشاط الإستيراد و التركيب والجمع التي لا تحقق نسبة الإدماج الصناعي المحلي والنشاطات الحرفية والحرف التقليدية والفنية .
- النشاطات الممارسة تحت النظام الجبائي غير النظام الربح الحقيقي.
- النشاطات التي لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري.
- النشاطات التي تخرج من مجال تطبيق القانون 09 /16 بمقتضى تشريعات خاصة.
- النشاطات التي لا يمكن التي لا يمكن الاستفادة من المزايا الجبائية بموجب نص تشريعي أو تنظيمي
- النشاطات التي تتوفر على نظام خاص بها.

**2 – الاستثناءات المتعلقة بالسلع والخدمات<sup>1</sup>**

نصت عليها المواد 5 و6 من المرسوم التنفيذي 17 / 101 كما يلي:

- كل السلع الخاضعة للنظام المحاسبي المالي عدا الاستثناءات المنصوص عليها في هذا المرسوم
- السلع الخاضعة لحسابات باب الثبنيات إلا إذا شكلت عنصرا أساسيا لممارسة النشاط.
  - سلع التجهيزات المحددة بما فيها وحدات الإنتاج، غير أنها تستفيد من المزايا إذا لم تنقيد في قائمة السلع المستثناة المنصوص عليها في المادة 5 من المرسوم التنفيذي 101/17.

<sup>1</sup> عيبوط محند وعلي ، الحماية القانونية للمستثمرين الأجنبية في الجزائر ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، 2006 ، ص

- سلع التجهيزات المستوردة المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عملية نقل النشاط من الخارج إذ تعفى هذه السلع عند الجمركة من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي وتستثنى السلع المستوردة بصفة منفردة.
- سلع التجهيزات المستوردة الموضوعة للاستهلاك بعد رفع خيار الشراء في إطار الاعتماد الإجاري الدولي بشرط إدخالها إلى التراب الوطني في حال جديد، وتجدر الإشارة أن قوائم النشاطات والخدمات والسلع المستثناة تخضع إلى مراقبة دورية بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالاستثمار والوزير المكلف بالمالية ويبلغ المجلس الوطني للاستثمار بالتعديل.

### ثانيا: أشكال الاستثمارات المستفيدة من الحوافز الضريبية

بالعودة إلى نص المادة 02 من القانون 09/16 المتعلق بالاستثمار نجد أن المشرع ضيق من تطبيق بعض المزايا التي تضمنتها القوانين السابقة، أبرزها استبعاد استثمار إعادة الهيكلة والنشاط في إطار الخصوصية، وعليه فإن أشكال الاستثمارات المستفيدة من الحوافز الضريبية وفقا للقانون 09/16 تتمثل في:

#### أ) إنشاء نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل

ونصت المادة 11 من المرسوم التنفيذي 17 / 101 على إنشاء نشاطات جديدة منها الاستثمار من أجل تكوين أو إنشاء بحث للرأسمال التقني باقتناء أصول جديدة منها الاستثمار من أجل التكوين أو إنشاء بحث للرأسمال التقني باقتناء أصول جديدة بغرض إنشاء نشاط لم يكن موجودا.

والاستثمار المنجز من أجل إنشاء نشاط جديد قابل للاستفادة من المزايا من طرف مؤسسة موجودة شريطة أن يكون النشاط الممارس مستثنى من المزايا، أما عن توسيع قدرات الإنتاج<sup>1</sup> فيقصد بالاستثمار التوسع حسب نص المادة 13 من نفس المرسوم هو التوسع الكمي عن طريق رفع قدرات الإنتاج أو التوسع النوعي عن طريق توسيع تشكيلة الإنتاج ، أما إعادة التأهيل فيقصد بها استرجاع المؤسسة لنشاطها بعدما كانت تعاني من صعوبات في طريقة تسييرها والمعرضة للإفلاس أو الغلق .

#### ب) المساهمات في رأسمال الشركة

<sup>1</sup> بن يحي رزيقة ، سياسة الاستثمار في الجزائر : من نظام التصريح إلى نظام الاعتماد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص القانون العام للأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بجاية ، 2013 ، ص 21 .

ونصت على هذا النوع المادة 02الفقرة 02 من القانون 09/16 ويكون ذلك بالمساهمة الجزئية في تحسين  
الوضعية المالية للمؤسسة بالرفع من رأسمالها سواء في شكل حصة نقدية سيولة أو حصة عينية عقار " أرض  
مستودع " أو منقول " وسائل نقل، عتاد معدات ...."<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: مدى فعالية الحوافز الضريبية في إنجاح المشاريع الاستثمارية

#### المطلب الأول: دوافع الحوافز الضريبية

إن ما يدفع الدول العربية عامة والجزائر خاصة إلى انتهاج سياسة الحوافز الضريبية هو التطورات الجديدة التي دفعت  
بها إلى تغيير سياستها والاهتمام بمجالات معينة ومنحها الأولوية لكونها تعتبر محورا أساسيا في عملية التنمية خلال  
العشرية الأخيرة، وكذلك السعي وراء تحقيق التطور الاقتصادي والرفي والازدهار الاجتماعي للأفراد، بالإضافة إلى  
فك العزلة عن المناطق النائية، وخلق نوع من الحيوية والنشاط في المناطق المحرومة.<sup>1</sup>

وأهم ما يدفع الدول العربية حاليا إلى اتباع سياسة الحوافز الضريبية كأداة لتشجيع الاستثمار هو أنه في الوقت  
الحاضر ونظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العربي والاقتصاد الجزائري، بحيث تم تراجع أسعار النفط في  
السوق الدولية، وبالاطلاع على الإحصائيات نلاحظ بأن التراجع كبير بالنسبة للمداخيل من جراء هذا الانخفاض  
في الأسعار، وكما أن بعض المؤشرات الاقتصادية والسياسية توحى باستمرار هذا الانخفاض لمدة طويلة، فما على  
الدول العربية بما فيها الدولة الجزائرية إلا الالتفات إلى القطاعات الأخرى ومنها الاستثمار فيها وذلك عن طريق  
إعداد برامج تنموية خاصة بها تهدف إلى تنمية مستدامة، فيكون تشجيع الاستثمار من خلال مواصلة الدعم  
المادي والمالي للمستثمرين ومواصلة سياسة التحفيز الضريبي بمختلف أنواعه من إعفاءات وتخفيضات..... إلخ،  
وهذا كسياسة بديلة لتطوير الاقتصاد الوطني لكل دولة والاقتصاد الجزائري والتنوع في مداخيله بعد انهيار أسعار  
المحروقات نظرا للعوائد الاقتصادية التي توفرها باقي القطاعات إذا حظيت بالاهتمام من طرف الدولة.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: تحقيق أهداف الحوافز الضريبية

<sup>1</sup> وهاب عبد المالك وشيخي خالد، امتيازات النظام العام للاستثمار في قانون الاستثمار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام  
للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية 2016، ص 43.

<sup>2</sup> باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، 2001، ص 109.

يؤدي واقع الحوافز الضريبية بالنسبة للمستثمرين وبالنسبة للدولة المستثمر فيها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي:

- تدفق المشاريع الاستثمارية نتيجة للحوافز الضريبية وجعلها كمصدر من المصادر التمويلية للدول إلى جانب قطاع المحروقات.
- تخلص المستثمرين من التهرب الضريبي بسبب الاعفاء والتخفيض القانوني للضرائب.
- رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار بواسطة الحوافز الضريبية، فإجراءات هذه الأخيرة تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وتؤمن للمشاريع الاستثمارية.
- التمويل الذاتي عن طريق التخفيف من العبء الضريبي.
- امتصاص البطالة من خلال المشاريع الاستثمارية المتدفقة نتيجة للحوافز الضريبية.
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لتقوم هذه الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
- فغاية الدول من وراء هذه الحوافز الضريبية تتمثل في ترقية اقتصادها وتنويع مصادره، ومنه فالتنويع في اقتصاد أي دولة أمر لا مفر منه وذلك للتقليل من الاعتماد على مورد النفط الوحيد، ومن أجل التقليل من التبعية للأسواق الخارجية، ودعم هذه القطاعات غير النفطية هي ضرورة اقتصادية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح تحسين الانتاج خارج المحروقات الهدف الأول في مراحل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة تتمثل في تثبيت النمو الاقتصادي (استقرار معدلات نمو الناتج المحلي)، وتوسيع قاعدة الإيرادات، ورفع القيمة المضافة القطاعية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بابا عبد القادر واجري خيرة ، المرجع السابق ، ص 24 . وينظر محمد ياسين ستو، التحفيز الجبائي وأثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، 2012، ص 33.



ويتحقق هذا من خلال دعم الدول للاستثمار ومحاوله جذب به عن طريق الحوافز بما فيها الحوافز الضريبية التي تلعب دورا ايجابيا فعلا في هذا المجال.

### **الخاتمة:**

توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى النتائج والتوصيات التالية:

### **أولا: النتائج**

- إن عدم التنسيق في مجال الضرائب والجمارك، وضعف كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار يؤدي إلى وجود البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر، وهو ما يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات، واستخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار إلى الحصول على الموافقة الرسمية في كل خطوة يضطر إلى دفع رشاوى، وإلا تعطلت أعماله.
- المعوقات التشريعية التي تعاني منها معظم الدول العربية فعدم ثبات أو استقرار التشريعات التي تنظم الضرائب يؤثر سلبا على مصالح المستثمر الأجنبي، ويولد لديه الشعور بعدم الثقة والاطمئنان.
- يعد تأثير مختلف القطاعات والمشاريع تأثيرا ضعيفا في نمو الاقتصاد الوطني نظرا للارتباط القوي لهذا الأخير بقطاع المحروقات التي تشكل المورد الرئيسي لمداخيل الاقتصاد الجزائري ولكن في الوقت الراهن ونظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق الدولية الذي أدى إلى تراجع كبير بالنسبة للمداخيل من جراء هذا الانخفاض في الأسعار، فما على الدولة الجزائرية إلا الالتفات إلى القطاعات الأخرى ومنها مجال الاستثمار في مختلف المجالات، وهذا كسياسة بديلة لتطوير الاقتصاد الجزائري والتنويع في مداخيله بعد انهيار أسعار المحروقات، نظرا للعوائد الاقتصادية التي يوفرها هذا القطاع إذا حظي بالاهتمام، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار بمختلف الأساليب ومنها الحوافز الضريبية كما رأينا، وتوجيه هذه الحوافز الضريبية نحو القطاعات الضرورية وتخفيض المعدلات الضريبية فالحوافز الضريبية من أهم الحوافز القادرة على إنجاح المشاريع الاستثمارية والتدفق نحوها بحجم كبير.

### **ثانيا: التوصيات**

- تنظيم ندوات وملتقيات بخصوص توضيح مدى فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار وإنجاحه والمطالبة بالمزيد منها.
- الأخذ بتجارب الدول الناجحة في مجال التحفيز الضريبي كأساس لتشجيع الاستثمار وخاصة في المناطق غير المرغوب فيها.
- توجيه المزايا الضريبية نحو المشاريع الاستثمارية التي تتمتع بمزايا تنافسية
- تعزيز التعاون الدولي في مجال التحفيز الضريبي والبحث عن أساليب أكثر نجاعة لتشجيع الاستثمار.
- إعادة النظر في قيمة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات ومحاولة تقليصها لإنجاح مشاريعها.
- العمل على جذب الاستثمارات التي تساهم في خدمة البيئة وتنظيفها عن طريق إعادة تجميع النفايات من خلال استعمال التخفيضات والاعفاءات الضريبية في هذا النوع الهام من الاستثمارات.
- العمل على استقرار التشريعات المنظمة للضرائب في مجال الاستثمار من أجل طمأنة المستثمرين والتمكن من جذبهم.
- القيام بإصلاح ضريبي شامل وتخفيض الضرائب على شرائح الدخل وجعلها أكثر عدالة ومنطقية.
- الاسراع في تعديل كافة القوانين والتشريعات الاستثمارية والضريبية التي مضى عليها الزمن وجعلها تتواءم مع التطورات الاقتصادية العالمية ومع العصر، كتعديل بعض احكام قانون الاستثمار بهدف منح مزيد من الاعفاءات الضريبية والتسهيلات للمستثمرين خاصة الذين يقيمون مشاريع في المحافظات النائية والمشاريع المخصصة انتاجها للتصدير وللمشاريع التي تستوعب عددا أكبر من الايدي العاملة... الخ.
- مواصلة سياسة التحفيز الضريبية وتطويرها.

### قائمة المصادر والمراجع

- أوياسة مليكة، مبدأ حرية الاستثمار في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2005 .

- بابا عبد القادر واجري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 02 ، 2014 .
- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، 2001.
- الجوزي جميلة، دور الحوكمة في جذب الاستثمار المباشر إلى الدول العربية. دون نشر.
- حسين محمد، مصلح محمد. التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار. دار النشر غير موجودة، مصر.
- عربوہ معین عایش، دور الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة البحوث.
- عيوط محمد وعلي ، الحماية القانونية للمستثمرين الأجنبية في الجزائر ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، 2006 .
- محمد ياسين ستو، التحفيز الجبائي وأثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، 2012.
- مقداد ربيعة ، معاملة الإستثمار الأجنبي في القانون الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، فرع قانون التنمية الوطنية ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو
- وهاب عبد المالك وشيخي خالد، امتيازات النظام العام للاستثمار في قانون الاستثمار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية 2016.
- قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالقرض والقد الجريدة الرسمية العدد 16 ( ملغى )
- القانون 09 / 16 المؤرخ في 23 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد، 46.

